Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (38), (Dec, 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 38 ديسمبر 2025
ردمد: 3014-6266

تطور الزواج والتعليم والقوى العاملة في ليبيا: دراسة جغرافية تحليلية للمدة من 1973 إلى 2020"

سالمة عامر الجبو

قسم الجغرافيا – كلية التربية العجيلات – جامعة الزاوية

EMAIL s. abuojaylah @zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/11/1 –تاريخ المراجعة: 2025/11/15– تاريخ القبول: 2025/11/25– تاريخ للنشر: 6/12/ 2025

ملخص البحث

يهدف هذه البحث إلى دراسة تطور الزواج والتعليم والقوى العاملة في ليبيا خلال المدة من 1973 – 2020"، وتحليل العلاقة بينهم ، وتحديد التحديات التي تواجه البلاد في تلك المجالات واستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على المصادر الثانوية والبيانات الإحصائية وأظهرت النتائج أن هناك زيادة في معدلات الزواج والتعليم والمشاركة في القوى العاملة ، وتوجد تحديات عديدة تواجه الزواج والتعليم والقوى العاملة في البلاد، بما في ذلك البطالة والفقر والعنف الأسري وأوصى بتعزيز برامج دعم الأسرة والزواج، وتحسين جودة التعليم، وتعزيز المشاركة في القوى العاملة، ومكافحة البطالة والفقر، وتعزيز دور المرأة في المجتمع وأقترح إجراء وتطوير برامج دعم الأسرة والزواج، وتعزيز دور الشباب في المجتمع.

الكلمات المفتتاحية : الزواج ، التعليم ، القوى العاملة ، ليبيا.

Summary:

This research aims to study the development of marriage, education, and the labor force in Libya during the period from 1973 to 2020, analyze the relationships among them, and identify the challenges facing the country in these areas. The study employed the descriptive–analytical method and relied on secondary sources and statistical data. The results showed an increase in marriage rates, education levels, and labor force participation. However, numerous challenges remain, including unemployment, poverty, and domestic violence. The study recommends strengthening family and marriage support programs, improving the quality of education, enhancing participation in the labor force, combating unemployment and poverty, and promoting the role of women in society. It also suggests developing family and marriage support programs and empowering youth in the community.

مقدمــة

تعد دراسة تطور الزواج والتعليم والقوى العاملة من الموضوعات المهمة التي تهم الباحثين والمهتمين بالشأن الليبي، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، فخلال المدة من 1973 إلى 2020، شهدت ليبيا العديد

من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت على تطور الزواج والتعليم والقوى العاملة، حيث تميزت هذه الفترة بتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة.

ففي مجال الزواج، شهدت البلاد تغيرات في معدلات الزواج والطلاق ، بسبب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وفي مجال التعليم، شهدت زيادة في معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين جودة التعليم، لكن لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه المسيرة التعليمية، وفي مجال القوى العاملة، شهدت البلاد تغيرات كبيرة في معدلات المشاركة فيها ويهدف هذا البحث إلى دراسة هذه التغيرات وتحليل العوامل التي أثرت عليها ، وفهم التغيرات التي حصلت وتحديد العوامل التي أثرت عليها، وتقديم توصيات لصانعي القرار لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتحديد الفجوات في المعرفة الحالية وتقديم توصيات للبحوث المستقبلية .

مخطط الدراسة

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في أن تطور معدلات الزواج والتعليم والقوى العاملة في ليبيا خلال المدة من 1973 إلى 2020 لم يكن موضوعاً لدراسة شاملة وتحليلية من المنظور الجغرافي .

وأن عدم وجود دراسة شاملة وتحليلية للموضوع يؤدي إلى نقص في فهم التحديات والفرص التي تواجهها البلاد، كما أن عدم وجود دراسة تحليلية لتحديد الاتجاهات المستقبلية يجعل من الصعب على صانعي القرار اتخاذ قرارات مدروسة ومستندة إلى بيانات ومعلومات دقيقة ، وعليه تتمحور مشكلة البحث في طرح التساؤلات الآتية :

1. ما التغيرات التي حصلت في تطور الزواج في ليبيا خلال المدة من 1973 إلى 2020م؟

2. كيف تطور التعليم في ليبيا خلال المدة من 1973 إلى 2020م؟

3. ما التغيرات التي حصلت في تطور القوى العاملة في ليبيا خلال المدة من 1973 إلى 2020م؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلي :

1. دراسة تطور الزواج في ليبيا وتحليل العوامل التي أثرت عليه.

2. تحليل التطور التعليمي في ليبيا وتحديد التحديات والفرص.

3. دراسة تطور القوى العاملة في ليبيا خلال المدة من 1973 إلى 2020 م.

مبررات اختيار الموضوع :

تمكن مبررات اختيار الموضوع في الآتي

1. أهمية الموضوع في فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد .

2. الحاجة إلى دراسة شاملة وتحليلية لتطور الزواج والتعليم والقوى العاملة في ليبيا.

3. توفير معلومات قيمة لصانعي القرار لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد .

4. إثراء المعرفة حول تطور المجتمع الليبي خلال المدة من 1973 إلى 2020.

أهمية البحث :

يسهم البحث في إثراء المعرفة حول تطور المجتمع الليبي وتحليل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال المدة من 1973 إلى 2020. وفهم العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة وتحديد العوامل التي تؤثر على تطور المجتمع الليبي وفي ذات الوقت توفر معلومات قيمة لصانعي القرار لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي في ليبيا وتحديد البرامج المناسبة التي تساعد على تحديد الأولويات والاحتياجات الفعلية للمجتمع الليبي وعمل توصيات لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتوفير قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة حول تطور المجتمع مما يساعد في اتخاذ قرارات مدروسة مستندة إلى البيانات والمعلومات الدقيقة .

حدود البحث :

1- الحدود المكانية :

تقع منطقة البحث بين خطي طول(َ9، 25°)شرقاً، و دائرتي عرض(°33 18) شمالاً ، يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب جمهوريتي النيجر وتشاد ، ومن الغرب جمهوريتي تونس والجزائر، ومن الشرق جمهوريتي مصر والسودان ، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو1.665.000 كيلومتراً مربعاً(وزارة التخطيط ، 2010م ، ص22) خريطة (1) .

خريطة (1)

موقع منطقة البحث

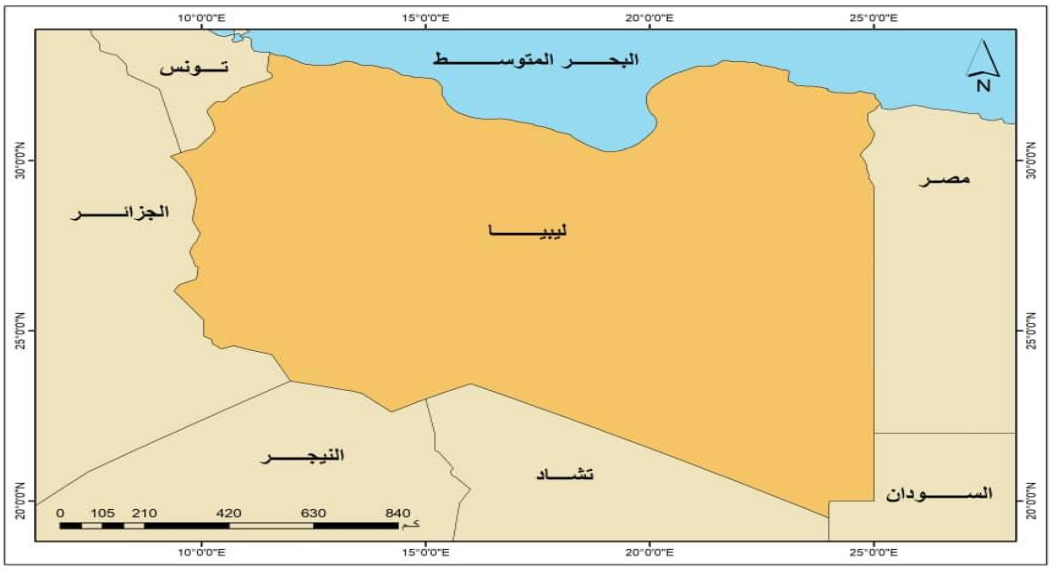

المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978م .

الحدود الزمانية : يتناول البحث التحليل الجغرافي 1973–2020.

منهجية البحث وادواته :

استخدام في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تطور الزواج والتعليم والقوى العاملة واستخدام البيانات الكمية والنوعية لتحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا ، والاعتماد على المصادر الثانوية مثل الكتب والمقالات والتقارير الحكومية والمنظمات الدولية والبيانات الإحصائية

أولاً : تطور معدلات الزواج في ليبيا خلال المدة من 1973 إلى 2020

تساعد دراسة خصائص الزواج والأسرة على فهم دور الأسرة في المجتمع وتأثيرها عليه حيث تُعد الأسرة النواة الأساسية للمجتمع، وأن تأثيرها يمتد إلى جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، (محمد سعيد، 2010، ص 20) وتحليل تأثير التغيرات الاجتماعية على الأسرة والمجتمع، فذلك يسهم في تطوير سياسات اجتماعية تدعم الأسرة وتحميها، (سعيد، 2018، ص 30) ، وتعزز الاستقرار الأسري وتحسن من جودة الحياة الأسرية، فالأسرة المستقرة تعد من أهم العوامل التي تؤثر على صحة الأفراد النفسية والاجتماعية ،(عبد الحميد، 2020، ص 10) .

أ – نسب الإناث الليبيات المتزوجات من إجمالي الإناث في المدى العمري (15–49)

تساعد دراسة نسبة الإناث المتزوجات من إجمالي الإناث في المدى العمري (15–49) سنة في فهم الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة عامة والمرأة الليبية خاصة ، حيث تُعد هذه النسبة مؤشراً مهماً لقياس مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع ،(الجهاز المركزي للمعلومات، 2020، ص 15) .

إن تحليل تأثير السياسات الاجتماعية والاقتصادية على حياة المرأة الليبية، يعد مؤشراً مهاً لقياس فعالية السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تحسين حياة المرأة ،(محمد سعيد، 2015، ص 25) ومعرفة ، وفهم العلاقة بين الزواج والتعليم والصحة للمرأة الليبية، فهذه العوامل تؤثر على بعضها البعض ، وفي ذات الوقت يمكن تحديد الفئات العمرية الأكثر زواجاً وتأثيرها على معدلات الخصوبة والتنمية الاجتماعية، حيث تُعد هذه النسبة مؤشراً مهاً لقياس مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي ،(عبد الحميد، 2012، ص 30) ، فمعرفة نسبة الإناث الليبيات المتزوجات يساعد على وضع سياسات اجتماعية واقتصادية تدعم المرأة وتحميها، (المجلس الوطني الليبي للمرأة، 2020، ص 20) .

تشير البيانات الواردة في الجدول (1) أن نسبة الزواج من عمر 15–19 سنة، انخفضت من 2.37% في العام 1973 إلى 1.6% في العام 1995، ثم ارتفعت إلى 6.5% في العام 2019 ويمكن تفسير هذا التغير بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال تلك المدة ، حيث أصبح الزواج في سن مبكرة أقل شيوعاً في بعض الفترات بسبب التغيرات في القيم الاجتماعية والاقتصادية ، وفي الفئة العمرية من سن 20–24 سنة، انخفضت نسبة الزواج من 7.90% في العام 1973 إلى 46% في العام 1984، ثم ارتفعت إلى 17.2% في العام 1995، وانخفضت إلى 14.8% في العام 2006، ثم ارتفعت إلى 36.3% في العام 2019.

وفي الفئات العمرية الأكبر سناً، ارتفعت نسب الزواج في معظم الفئات العمرية ، ففي الفئة العمرية من سن 30–34 سنة، كانت نسبة الزواج 94.1% في العام 1973، انخفضت إلى 70.8% في العام 1995، ثم ارتفعت إلى 81.2% في العام 2019.

ويعزي التغيرات في نسب الزواج ومعدلاته إلي التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، والتحولات الديموغرافية التي شهدتها البلاد

جدول (1)

نسب الإناث الليبيات المتزوجات من إجمالي الإناث في المدى العمري (15-49) سنة خلال المدة من (1973-2019) .

الفئة العمرية / السن	19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	45-49	متوسط
1973	37-2	90-7	92.9	94.1	93.5	89.8	83.9	83.1
1984	8.6	46-9	78.8	89.6	91.2	89.8	91.9	70.9
1995	1.6	17.2	47.8	70.8	83.6	87.3	85.4	56.2
2006	2.8	14.8	38.9	54.7	64.9	75.2	80.6	47.4
2019	6.5	36.3	68.7	81.2	84.4	83.2	80.5	62.9

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

-ب - متوسط العمر الأول عند الزواج

تساعد دراسة متوسط العمر الأول عند الزواج على فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المجتمعات، حيث يُعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات الديموغرافية التي تؤثر على معدلات الخصوبة والتنمية الاجتماعية(سعيد، 2010، ص 150) ، وتحديد الفئات العمرية الأكثر زواجاً وتأثير ذلك على معدلات الخصوبة والتنمية الاجتماعية، وأن فهم العلاقة بين الزواج والتعليم والصحة للفرد والمجتمع يساعد في تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تدعم الأسرة وتحميها .

تشير البيانات الواردة في الجدول (2) والشكل (1) إلى التغيرات الكبيرة في متوسط العمر الأول عند الزواج ، والذي ارتفع لدى الذكور من 23 سنة في العام 1973 إلى 34.4 سنة في العام 2014 نتيجة التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد حيث أصبح الحصول على التعليم والعمل أكثر أهمية للشباب ، وبالنسبة للإناث ارتفع متوسط العمر الأول عند زواجهن من 17.8 سنة في العام 1973 إلى 30.1 سنة في العام 2014 ويمكن تفسير هذا إلى التغيرات التي حصلت في القيم الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد حيث أصبح التعليم والعمل أكثر أهمية للمراة ، وفيما يتعلق بالفجوة بين النوعين، يمكن ملاحظة أن الفجوة بين متوسط العمر الأول عند الزواج للذكور والإناث قد انخفضت خلال المدة (1973-2014). ففي العام 1973، كانت الفجوة 5.2 سنة، بينما انخفضت إلى 4.3 سنة في العام 2014 ، ويمكن

تفسير التغيرات في متوسط العمر الأول عند الزواج إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلاد ، كالتطور في التعليم والعمل، والتغير في القيم الاجتماعية المتعلقة بالزواج والأسرة.

جدول (2)

متوسط العمر الأول عند الزواج خلال المدة (1973-2014) .

النوع السنة	1973	1984	1995	2006	2014
الذكور	23	27.3	31.3	33.9	34.4
الإناث	17.8	23	28.2	31.2	30.1
جملة	21	25.1	29.8	32.6	32.2

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

شكل (1) متوسط العمر الأول عند الزواج خلال المدة (1973-2014) .

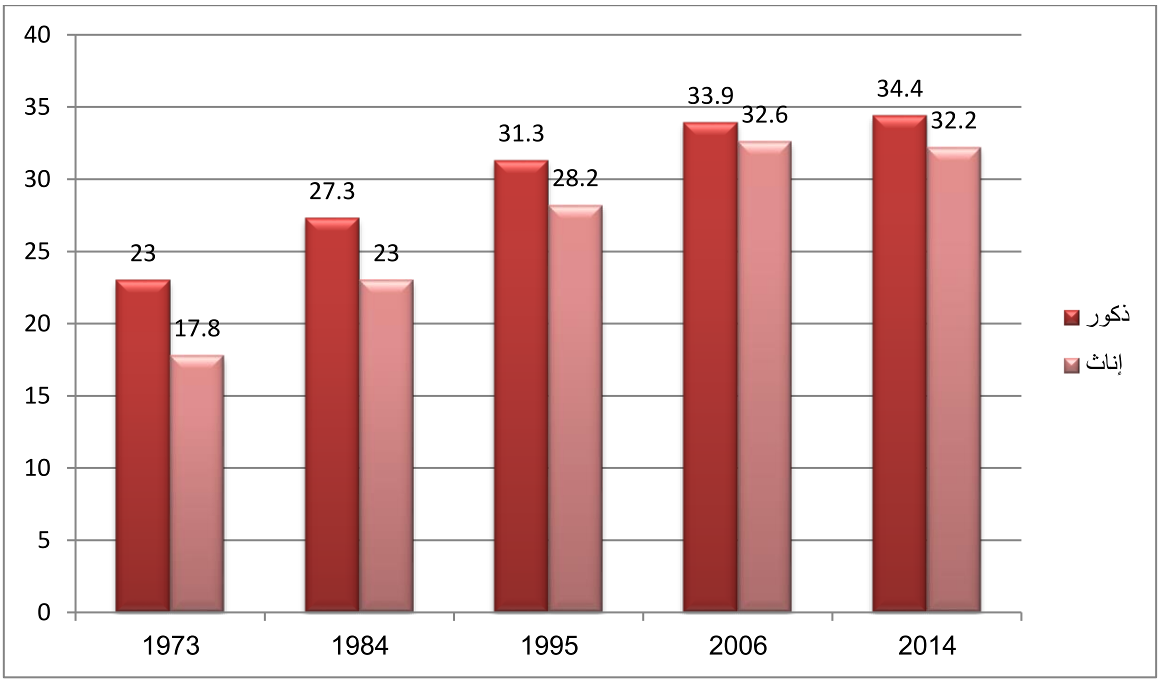

ج – أعداد الإناث المتزوجات من الإناث في سن الحمل والإنجاب (15–49) سنة

تساعد دراسة أعداد الإناث المتزوجات من الإناث في سن الحمل والإنجاب (15–49) سنة على فهم التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي تشهدها المجتمعات، حيث تُعد هذه الفئة العمرية من أهم الفئات التي تؤثر على معدلات الخصوبة والتنمية الاجتماعية. (حمدي ، 2012، ص 120) ،كما أنها تسهم في تحديد الفئات العمرية الأكثر زواجاً وتأثير ذلك على معدلات الخصوبة والتنمية الاجتماعية ، وعلى فهم العلاقة بين الزواج والخصوبة والصحة الإنجابية للنساء (عبد الله ، 2018، ص 150) .

وكذلك في تطوير السياسات الاجتماعية والصحية التي تدعم صحة المرأة والأسرة، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول (3) أن هناك تغيرات كبيرة حصلت في نسب الزواج للفئات العمرية المختلفة خلال هذه الفترة ، ففي الفئة العمرية من سن 15–19 سنة، انخفضت نسبة الزواج من 37.2% في العام 1973 إلى 1.6% في العام 1995، ثم ارتفعت إلى 6.5% في العام 2019. بسبب التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا، حيث الزواج في سن مبكرة أصبح أقل شيوعاً في بعض الفترات بسبب التغيرات في القيم الاجتماعية والاقتصادية ، وفي الفئة العمرية من سن 20–24 سنة، انخفضت نسبة الزواج من 90.7% في العام 1973 إلى 46.9% في العام 1984، ثم إلى 17.2% في العام 1995، لكنها ارتفعت إلى 36.3% في العام 2019 ، وفي الفئات العمرية الأكبر سناً، ارتفعت نسب الزواج في معظم الفئات العمرية ففي الفئة العمرية 30–34 سنة، كانت نسبة الزواج 94.1% في العام 1973، انخفضت إلى 70.8% في العام 1995، ثم ارتفعت إلى 81.2% في العام 2019 ويرجع ذلك إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، مثل التعليم والعمل، والتغيرات في القيم الاجتماعية المتعلقة بالزواج والأسرة.

جدول (3)

أعداد الإناث المتزوجات من الإناث في سن الحمل والإنجاب (15–49) سنة للمدة (1973–2019) .

الفئة السنة		19-15	24-20	29-25	34-30	39-35	44-40	49-45
1973	إجمالي الفئة	80524	65404	60582	47030	50608	38688	34416
	المتزوجات	30003	59325	56282	44297	47345	34755	28905
	%	37.2	90.7	92.9	49.1	93.5	89.8	83.9
1984	إجمالي الفئة	181232	153261	87802	68752	58129	50282	40824
	المتزوجات	15701	63438	69241	61657	53020	45157	37527
	%	8.6	46.9	78.8	89.6	91.2	89.8	91.9
1995	إجمالي الفئة	287152	250370	1193843	141383	96063	66828	63948
	المتزوجات	4701	43311	92801	100124	80345	58373	54640
	%	1.6	17.2	47.8	70.8	83.6	87.3	85.4
2006	إجمالي الفئة	282458	283624	279357	243953	195472	140977	98489
	المتزوجات	6753	42146	108704	133561	126889	106057	79433
	%	2.8	14.8	38.9	45.7	64.9	75.2	80.6
2019	إجمالي الفئة	270493	267044	278233	293740	287073	272056	226868
	المتزوجات	17551	97134	191349	238598	243109	226537	182739
	%	6.5	36.3	68.7	81.2	84.4	83.2	80.5

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ثانياً- التطور التعليمي في ليبيا

تسهم دراسة التطور التعليمي في تحسين مستوى التعليم في ليبيا، حيث يشهد التعليم تطوراً كبيراً في مختلف المراحل الدراسية ، إذ تسعى الحكومة الليبية إلى تحسين جودة التعليم من خلال تطوير المناهج الدراسية وتحسين البنية التحتية للمدارس وتدريب المعلمين ، إذ يعد التعليم من أهم العوامل التي تؤثر على التنمية الاجتماعية والاقتصادية إذ يسهم في تحسين مستوى المعيشة والتقليل من معدلات الفقر والبطالة (سعيد، 2015، ص 100) ، وفي هذا تشير الدراسات إلى أن التطور التعليمي في ليبيا يسهم في تحسين مستوى الوعي لدى المواطنين ويعزز من المشاركة في الحياة العامة (عبد الحميد، 2012، ص 120) .

سعت الحكومات الليبية وتسعى إلى تعزيز دور التعليم في التنمية الشاملة من خلال توفير الفرص التعليمية لجميع المواطنين (تقرير "السياسات التعليمية في ليبيا" لوزارة التربية والتعليم، 2020، ص 10) .

أ - معدلات الالتحاق للفئة العمرية من سن(6-14) سنة بالتعليم الأساسي حسب النوع

تساعد دراسة معدلات التحاق الفئة العمرية من سن (6-14) سنة بالتعليم الأساسي حسب النوع على فهم التغيرات في معدلات الالتحاق وتحديد الفروق بين الذكور والإناث.

حيث تسهم هذه الدراسة في تحديد الفئات التي تحتاج إلى دعم وتحسين فرص الالتحاق بالتعليم الأساسي (سعيد، 2015، ص 120) ، وفي ذات الوقت يساعد على تقييم فعالية السياسات التعليمية وتحسين معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي .

ومن ثم توفير الفرص التعليمية المتساوية للذكور والإناث في التعليم الأساسي وتطوير السياسات التعليمية التي تدعم تحسين معدلات الالتحاق به وتقليل الفروق في معدلات الالتحاق بين النوعين.

تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى معدلات الالتحاق للفئة العمرية (6-14) سنة بالتعليم الأساسي حسب النوع خلال المدة (1964-2015) شهدت تغيرات كبيرة في معدلات الالتحاق.

ففي العام 1964، كانت معدلات الالتحاق منخفضة نسبياً، حيث بلغت 50.47% للذكور و22.2% للإناث. لكن الفترة اللاحقة شهدت تحسناً كبيراً في معدلات الالتحاق، حيث ارتفعت النسبة إلى 99.1% للذكور و99.06% للإناث في العام 2015 بسبب التطورات التي شهدتها ليبيا في مجال التعليم، مثل زيادة الإنفاق على التعليم وتحسين البنية التحتية للمدارس وتدريب المعلمين.

وتشير البيانات إلى أن الفروق بين الذكور والإناث في معدلات الالتحاق انخفضت بشكل كبير ففي العام 1964، كانت الفروق في معدلات الالتحاق تبلغ 28.27%. لكنها انخفضت إلى 0.04% في العام 2015.

جدول (4)

معدلات الالتحاق للفئة العمرية (6-14) سنة بالتعليم الأساسي حسب النوع خلال المدة (1964-2015) .

السنوات	سكان (6-14)			الملتحقون منهم بالدراسة			معدلات الالتحاق		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
1964	175033	159106	334139	88339	35324	123663	50.47	22.2	37.01
1973	313672	294991	608663	247312	185010	432322	78.84	62.72	71.03
1984	511815	494567	1006442	424923	381049	805972	83.02	77.05	80.08
1995	531098	517165	1048263	489426	467760	957186	92.15	90.45	91.31
2006	492063	472547	964610	479329	458379	937708	97.41	97	97.21
2010	528201	507250	10354551	519327	497714	1017041	98.32	98.12	98.22
2015	576894	5540333	1130927	571702	548825	1120527	99.1	99.06	99.08

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ب - تطور أعداد الملتحقين بالتعليم بمراحله المختلفة

تساعد دراسة تطور أعداد الطلبة على فهم التغيرات في النظام التعليمي وتحديد احتياجات الطلبة والمدارس ، إذ تشير الدراسات إلى أن زيادة أعداد الطلبة في ليبيا تعكس التزام الحكومة بتحسين مستوى التعليم وتوفير الفرص التعليمية للجميع

(سعيد، 2015، ص 150) ، كما أن نتائج الدراسة تساعد في تحديد التحديات التي تواجه النظام التعليمي ، مثل نقص الموارد المادية والبنية التحتية .

وبالتالي على تطوير السياسات التعليمية التي تدعم تحسين جودة التعليم وتزيد من فرص الالتحاق بالمدارس. (تقرير "السياسات التعليمية في ليبيا" لوزارة التربية والتعليم، 2020، ص 20) .

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) إلى تطور أعداد الطلبة في ليبيا خلال المدة من 1969 – 2019 ، ففي مرحلة التعليم الأساسي، ارتفع عدد التلاميذ من 374162 تلميذة في العام الدراسي 1969–1970 إلى نحو 1416325 تلميذة في العام الدراسي 2018–2019. نتيجة الالتزام الحكومة الليبية بتوفير التعليم الأساسي للجميع وتحسين البنية التحتية للمدارس ، وفي مرحلة التعليم المتوسط، ارتفع عدد الطلبة من 8304 طالباً في العام الدراسي 1969–1970 إلى 306919 طالباً في العام الدراسي 2018–2019 نتيجة اهتمام الدولة بالتعليم المتوسط وتحسين فرص الالتحاق به ، وفي مرحلة التعليم الجامعي، ارتفع عدد الطلبة من 3663 طالباً في العام الدراسي 1969–1970 إلى 571629 طالباً في العام الدراسي 2018–2019 بسبب الاهتمام بالتعليم الجامعي وتحسين فرص الالتحاق به، لقد ارتفعت أعداد الملحقتين بالتعليم عامة من 386129 ملتحق في العام خلال المدة من 1970 – 1969 م إلى 2294873 ملتحق في العام الدراسي 2018 / 2019 .

جدول (5)

تطور أعداد الطلبة في ليبيا خلال المدة من 1969 – 2019.

البيان	التعليم الأساسي	التعليم المتوسط	التعليم الجامعي	المجموع
1969 – 1970	374162	8304	3663	386129
1979 – 1980	875600	38300	13488	927388
1989 – 1990	1174586	111282	53127	1338995
1989 – 1999	1061315	242827	267002	1571144
2009 – 2010	1150652	278833	474945	1904430
2019 – 2018	1416325	306919	571629	2294873

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ج - تطور أعداد الملتحقات بالتعليم الجامعي

تساعد دراسة تطور أعداد الملتحقات بالتعليم الجامعي على فهم التغيرات في أعدادهن في مرحلة التعليم العالي وتحديد احتياجات الجامعات والبحث العلمي ، وأن زيادة أعدادهن الملحقات بالتعليم الجامعي تعكس مدى التزام الحكومة بتحسين مستوى التعليم العالي وتوفير الفرص للطلبة للدراسة في مرحلة الدراسات العليا وتحدد التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في ليبيا، مثل نقص الموارد والبنية التحتية(عبد الحميد، 2018، ص 150) .

وأن نتائج الدراسات تساعد على تطوير السياسات التعليمية التي تدعم تحسين جودة التعليم العالي وزيادة فرص الالتحاق بالدراسات العليا. (تقرير "السياسات التعليمية في ليبيا" لوزارة التعليم العالي، 2020، ص 20) .

تشير البيانات الواردة في الجدول (6) إلى تطور أعدادهن بالتعليم الجامعي للمدة من 1995 – 2019 ، ففي العام الجامعي 1994-1995، كان إجمالي عدد الطالبات الملتحقات بالتعليم الجامعي نحو134412 طالباً، منهم 67874 الإناث ومع ذلك ، شهدت الفترة اللاحقة زيادة كبيرة في أعداد الطلبة، حيث بلغ إجمالي عددهم 571629 طالباً في العام الدراسي 2018-2019، منهم 296094 من الإناث ،وتشير البيانات إلى أن نسبة الإناث من إجمالي عدد الطلبة قد ازدادت وهذا يعكس التزام الحكومة الليبية بتعزيز مشاركة المرأة في التعليم العالي.

جدول (6)

تطور أعداد الملحقات بالتعليم الجامعي للمدة من 1995 – 2019.

البيان	عدد الإناث	إجمالي الطلبة
1995 – 1994	67874	134412
2001 – 2000	124398	236744
2005 – 2004	148771	260044
2009 – 2008	149457	262786
2015 – 2014	264671	502392
2019 – 2018	296094	571629

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ثالثاً: تطور القوى العاملة في ليبيا

تسهم القوى العاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فهي عنصراً أساسياً في عملية الإنتاج وأن دراستها تحدد احتياجات سوق العمل والسياسات التي تدعم تشغيل القوى العاملة وتحسن من مستواها. (تقرير "سوق العمل في ليبيا" للمجلس الوطني للتخطيط، 2019، ص 35) .

ووضع السياسات التي تستهدف تشغيل القوى العاملة وتحسن من مستوى المعيشة والتقليل من معدلات البطالة .

أ – التوزيع الفعلي للنشيطين اقتصاديا من جملة النشطين اقتصاديا وجملة القوة البشرية الليبية

تساعد دراسة التوزيع الفعلي للنشيطين اقتصادياً على فهم التوزيع الدقيق للقوى العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية وتحديد الفئات الأكثر نشاطاً في سوق العمل، وأن التوزيع الفعلي للنشيطين اقتصاديا يختلف باختلاف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية ودراسة تساعد على تحديد احتياجات سوق العمل وتطوير السياسات التي تدعم تشغيل القوى العاملة وتحسين مستواها .

تشير البيانات الواردة في الجدول (7) والشكل (2) إلى التوزيع الفعلي للنشيطين اقتصاديا فعلاً من حملة النشطين اقتصاديا وجملة القوة البشرية الليبية للمدة (1973–2022)أنه في العام 1973، كانت نسبة النشيطين اقتصاديا من جملة القوة البشرية تبلغ نحو 32.4%.وارتفعت هذه النسبة إلى 41.3% في العام 2022. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها ليبيا خلال هذه المدة ، وأن نسبة النشيطين اقتصاديا من جملة النشطين اقتصاديا قد انخفضت من 96.3% في عام 1973 إلى 84.6% في العام 2022 وأن هذا الانخفاض مرتبطا بالتحديات التي تواجه سوق العمل مثل البطالة وتدني مستوى التأهيل.

جدول (7)

التوزيع الفعلي للنشيطين اقتصاديا فعلاً من حملة النشطين اقتصاديا وجملة القوة البشرية الليبية للمدة (1973–2022) .

السنوات	%من جملة النشيطين اقتصاديا	% من جملة القوة البشرية
1973	96.3	32.4
1984	96.3	40.4
1995	89.1	36.3
2006	79.2	36.6
2012	80.9	38.6
2022	84.6	41.3

المصدر : 1– وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2– وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

شكل (2) التوزيع الفعلي للنشيطين اقتصاديا فعلاً من حملة النشطين اقتصاديا وجملة القوة البشرية الليبية للمدة (1973-2022) .

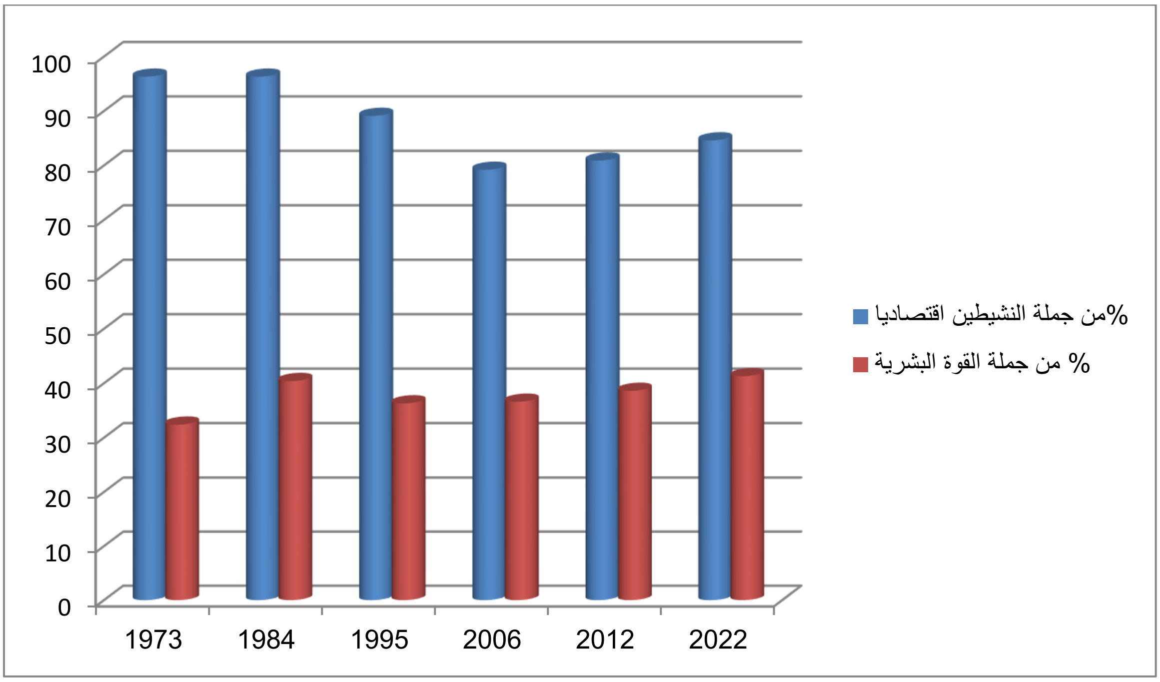

ب - التوزيع العددي للإناث العاملات وإجمالي الإناث في المدى العمري (15-64) وإجمالي السكان ومعدلات نشاطهن الاقتصادي

تساعد دراسة التوزيع العددي للإناث العاملات على فهم دور المرأة في سوق العمل وتحديد احتياجاتها وتطوير السياسات التي تدعم مشاركتها في الاقتصاد، وأن مشاركة المرأة في سوق العمل يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في تحسين مستوى المعيشة، وأن دراسة التوزيع العددي للإناث العاملات يسهم في تحديد التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل وتطوير البرامج التي تدعم تشغيلها وتحسين مستواها لكن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل في ليبيا لا تزال منخفضة مقارنة بمشاركة الرجل ، مما يعكس الحاجة إلى تطوير السياسات التي تدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد.

تشير البيانات الواردة في الجدول (8) إلى التوزيع العددي للإناث العاملات وإجمالي الإناث في المدى العمري (15–64) وإجمالي السكان ومعدلات نشاطهن الاقتصادي خلال المدة (1973–2020). ويمكن ملاحظة أن التغيرات الكبيرة في أعداد الإناث العاملات ومعدلات نشاطهن الاقتصادي خلال هذه الفترة ، ففي العام 1973، كان عدد الإناث العاملات اقتصاديا 28917، بينما بلغ إجمالي الإناث 994453. ومع ذلك شهدت الفترة الاحقة زيادة كبيرة في أعداد الإناث العاملات، حيث بلغ عدد الإناث العاملات 825753 في العام 2020 ، وأن معدل النشاط الاقتصادي الفعلي للإناث قد زاد من 6.6% في العام 1973 إلى 37.8% في العام 2020. ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا خلال هذه المدة ، مثل زيادة الاهتمام بالتعليم وتمكين المرأة.

أن هذه النتائج تدل على أهمية دور المرأة في الاقتصاد الليبي وزيادة مشاركتها في سوق العمل حيث يمكن استخدام هذه النتائج في تطوير السياسات التي تدعم تمكين المرأة وتحسين مستوى معيشتها.

جدول (8)

التوزيع العددي للإناث العاملات وإجمالي الإناث في المدى العمري (15–64) وإجمالي السكان ومعدلات نشاطهن الاقتصادي خلال المدة (1937–2012) .

السنة	1973	1984	1995	2006	2012	2020
الإناث العاملات اقتصاديا	28917	87663	190590	477472	647000	825753
إجمالي الإناث	994453	1579497	2158660	2610639	2617030	3426058
إجمالي السكان	20523372	3231059	4389739	5298152	5363369	6931061
الإناث في العمري 15-46	43692	731075	1230695	1696942	1688070	2183250
معدل النشاط الاقتصادي الفعلي للإناث	6.6	11.9	15.4	28.1	38.3	37.8

المصدر : 1– وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2– وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3–أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4–اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5–الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6– اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7– المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8– مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ج – معدلات النشاط الاقتصادي اللإناث

تساعد دراسة معدلات النشاط الاقتصادي للإناث على فهم دور المرأة في الاقتصاد وتحديد احتياجاتها وتطوير السياسات التي تدعم مشاركتها في سوق العمل، حيث تشير الدراسات إلى أن زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويسهم في تحسين مستوى المعيشة(عبد الله محمد عبد الله، 2018، ص 180) .

أن تحديد التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل وتطوير البرامج التي تدعم تشغيلها وتحسين مستواها (المجلس الوطني للتخطيط، 2019، ص 30) ، وتساعد الدراسة على تطوير السياسات التي تدعم تمكين المرأة وتحسين مستوى معيشتها.

تشير البيانات الواردة في الجدول (9) والشكل (3) إلى معدلات النشاط الاقتصادي للإناث للمدة من 1973 – 2020 ، ففي العام 1973، كان معدل النشاط الاقتصادي للإناث يبلغ 6.6%. ومع ذلك شهدت الفترة اللاحقة زيادة كبيرة في معدلات النشاط الاقتصادي للإناث، حيث بلغ المعدل 37.8% في عام 2020 ، وذلك بسبب التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ليبيا مثل الاهتمام بالتعليم وتمكين المرأة ، وأن معدلات النشاط الاقتصادي للإناث قد زادت بشكل كبير خلال المدة من (1973–2012)، حيث بلغت الزيادة نحو 31.5%. ومع ذلك انخفض المعدل قليلاً في العام 2020 ليبلغ 37.8%.

جدول (9)

معدلات النشاط الاقتصادي الإناث للمدة من 1973 – 2020.

البيان	المعدل
1973	6.6
1984	11.9
1995	15.4
2006	28.1
2012	38.1
2020	37.8

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .

2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .

3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .

4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .

5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .

6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .

7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .

8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

شكل (3) معدلات النشاط الاقتصادي الإناث للمدة من 1973 – 2020.

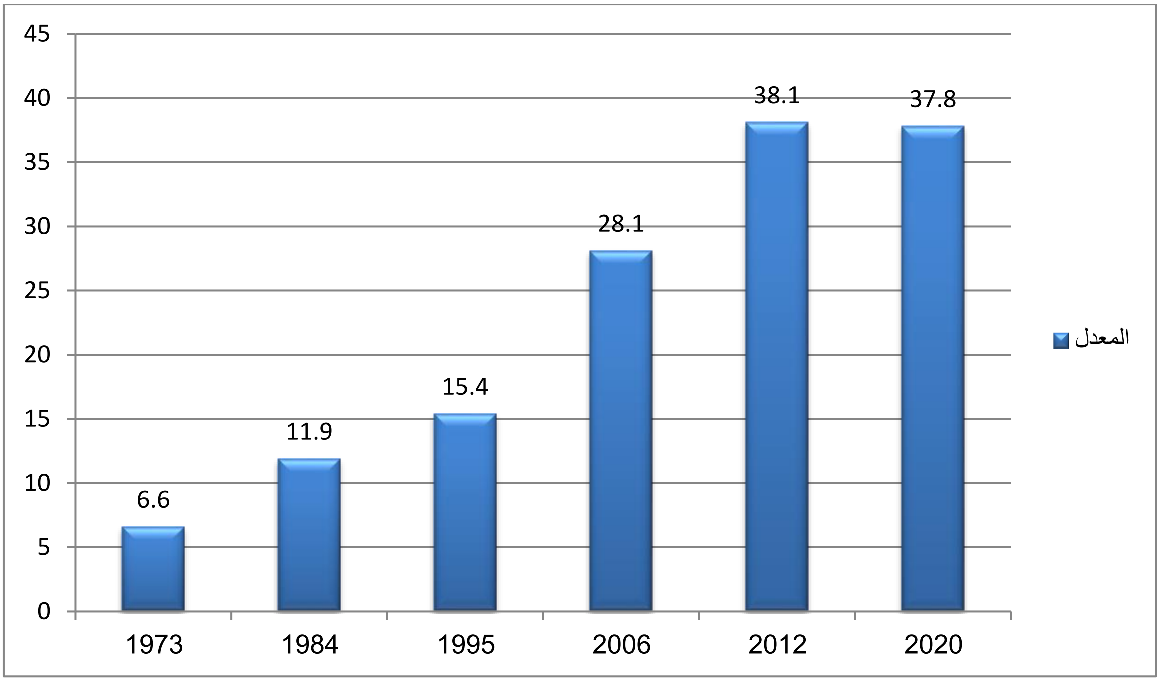

النتائج :

1. هناك زيادة كبيرة في معدلات الزواج مع انخفاض سن الزواج الأول. حيث تراوحت نسبة الزيادة في معدلات الزواج بين 20–30% خلال الفترة المذكورة.

2. هناك تحسناً في معدلات التعليم مع الزيادة في أعداد الطلاب والطالبات في المدارس والجامعات. حيث زادت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والإعدادية الثانوية كما زاد عدد الطلاب في الجامعات الليبية ،وهناك تحسناً في جودة التعليم والزيادة في عدد المعلمين المؤهلين وتحسين البنية التحتية للمدارس.

3. هناك زيادة في معدلات المشاركة في القوى العاملة مع تحسن في توزيع العمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة. وقد زادت نسبة المشاركة في القوى العاملة للذكور والإناث، مع زيادة في عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

4. هناك تحديات عديدة تواجه الزواج والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، بما في ذلك البطالة والفقر والعنف الأسري. وأن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين الليبيين.

5. هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في التعليم والقوى العاملة ، بالإضافة إلى برامج دعم الأسرة والزواج. ومزيد من الجهود لتحسين جودة التعليم وزيادة فرص العمل للمواطنين الليبيين.

التوصيات :

1- تعزيز برامج دعم الأسرة والزواج في ليبيا، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والنفسية للأزواج والأسرة، وتحسين جودة التعليم في ليبيا، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين، وتعزيز المشاركة في القوى العاملة في ليبيا، بما في ذلك تقديم برامج التدريب المهني والتوظيف، ومكافحة البطالة والفقر ، وتقديم برامج الدعم المالي والاجتماعي للعاطلين عن العمل، وتعزيز دور المرأة في المجتمع الليبي، بما في ذلك تقديم برامج دعم المرأة وتمكينها في سوق العمل.

2- تعزيز برامج دعم الأسرة والزواج من خلال تقديم المساعدة المالية والنفسية للأزواج والأسرة، وتحسين جودة التعليم من خلال تطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين، وتعزيز المشاركة في القوى العاملة وتقديم برامج التدريب المهني والتوظيف، ومكافحة البطالة والفقر وتقديم برامج الدعم المالي والاجتماعي للعاطلين عن العمل، وتعزيز دور المرأة في المجتمع من خلال تقديم برامج دعم المرأة وتمكينها في سوق العمل.

3- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين الليبيين، وزيادة معدلات الزواج والاستقرار الأسري، وتحسين جودة التعليم، وزيادة المشاركة في القوى العاملة، ومكافحة البطالة والفقر، وتعزيز دور المرأة في المجتمع.

4- زيادة معدلات الزواج والاستقرار الأسري، وتحسين جودة التعليم، وزيادة المشاركة في القوى العاملة، ومكافحة البطالة والفقر، وتعزيز دور المرأة في المجتمع، وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين الليبيين .

المقترحات :

1. تطوير برامج دعم الأسرة والزواج في ليبيا، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية والنفسية للأزواج والأسرة.

2. إجراء دراسة حول تأثير التعليم على المشاركة في القوى العاملة في ليبيا.

3. تعزيز دور الشباب في المجتمع بما في ذلك تقديم برامج دعم الشباب وتمكينهم في سوق العمل.

المراجع:

1- أحمد ، محمد (2015). النمو السكاني في ليبيا. طرابلس: دار النشر للجامعات الليبية.

2. الأمم المتحدة (2015). التقرير السنوي حول التنمية المستدامة في العالم. نيويورك: الأمم المتحدة.

3. الأمم المتحدة (2019). التقرير السنوي حول التنمية البشرية في العالم. نيويورك: منظمة الأمم المتحدة.

4. الجهاز المركزي للإحصاء والتجارة الخارجية (2020). التقرير السنوي حول الإحصاءات السكانية في ليبيا. طرابلس: الجهاز المركزي للإحصاء والتجارة الخارجية.

5. الجيلاني، علي (2010). الخصوبة والنمو السكاني في ليبيا. مجلة الدراسات السكانية، 1(1)، 1-20.

6. البنك الدولي (2020). التقرير السنوي حول التنمية الاقتصادية في ليبيا. واشنطن: البنك الدولي.

7. اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد (1984). التعداد العام للسكان 1984.

8. اللجنة الشعبية العامة، الهيئة العامة للمعلومات (2006). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 2006.

9. أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد (1973). التعداد العام للسكان 1973.

10. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1995). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995.

11. المسح الوطني للسكان (2012).

12. مصلحة الإحصاء والتعداد (1954). التعداد العام للسكان 1954.

13. مصلحة الإحصاء والتعداد (1964). التعداد العام للسكان 1964.

14. مصلحة الإحصاء والتعداد (2020). بيانات غير منشورة.

15. وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد. التعداد العام للسكان 1954.

16. وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد. التعداد العام للسكان 1964.

17. وزارة التخطيط (2015). التقرير السنوي حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا. طرابلس: وزارة التخطيط .

18. الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978م